

## صقر: الحكومة أحالت علينا مشروعين فقط لإبداء الرأي أين المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الأزمة؟

مرت سنتان على تعيين اعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في 12 كانون الاول 2017، وتم تشكيله في اصعب ظروف اقتصادية ومالية يمر فيها لبنان. لكن يبدو ان دوره لا يزال محدودا في معالجة المشكلات الاقتصادية، لان طابعه الاستشاري يحول دون ان يكون له دور فعال اسوة بمجالس العالم المماثلة



نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي سعد الدين حميدي صقر.

دوره في بعض البلدان العربية او الاجنبية التي سبقتنا ولديها مجالس اقتصادية واجتماعية فاعلة دور المجلس اساسي فيها والحكومة تحيل عليه كل المشاريع الاقتصادية قبل احوالها على المجلس النيابي، فيبدي الرأي فيها سواء كان ايجابيا ام سلبيا ويعلل سبب رفضه او قبوله للمشروع. هذا يختصر الوقت والجهد على البرلمان بحيث تصله مشاريع القوانين شبه جاهزة، فيشرع في مناقشتها واقرارها فوراً. ثمة مشكلة في توفير نصاب ثلثي اعضاء المجلس لأن مقره في ساحة النجمة قرب البرلمان. هناك تدابير امنية قاسية جدا تحول دون تمكن جميع الاعضاء من الحضور، وسبق ان عقدنا اجتماعات في ظروف صعبة جدا وفي اوضاع خاصة، بحيث يجب وضع اسماء الاعضاء عند مداخل ساحة النجمة ووضع بطاقة خاصة لكل عضو يتم ابرازها للقوى الامنية. هناك معاناة لنا ولكل الداخلين الى ساحة النجمة من اصحاب المؤسسات والمحلات والمكاتب.

■ كيف تصفون الوضع الاقتصادي والاجتماعي الحالي وما نظرتكم الى الحل؟  
□ الوضع الاقتصادي صعب جدا. لا بد من ان يكون هناك مدخل حل للامنة من خلال تشكيل الحكومة، وتضم اختصاصيين واكفاء ويوضع فيها الرجل المناسب في المكان المناسب. اخشى ما نخشاه ان نمر في تجارب مرت فيها دول مجاورة للبنان من اوضاع صعبة وانهيارات في البنى الاقتصادية.

■ هل تجرون اتصالات مع المسؤولين المعنيين لملاحقة الوضع الاقتصادي وطرح الافكار والاقتراحات؟  
□ لا ابدأ، المجلس منبر حوار بين اطراف اوروبيين ودوليين من الامم المتحدة للوقوف على رأيه في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وسمعوا من رئيس المجلس رأيه في اوضاع البلد. وهذا يدل بكل اسف على ان هناك اهتماما دوليا وخارجيا بالمجلس وبعمله ورأيه اكثر من الاهتمام الداخلي الرسمي.

الى حضور الاجتماعات الاساسية التي عقدت للبحث في الوضع الاقتصادي وابداء الرأي في الامور المطروحة.  
■ هل تقدمتم باقتراحات معينة حول الوضع الاقتصادي وسبل معالجته؟  
□ دورنا استشاري، وقد قدمنا اقتراحاتنا في المشروعين اللذين عرضا علينا. رئيس المجلس يدعو دوما الى لقاءات للتشاور وتبادل الرأي في الازمات وسبل معالجتها، حتى لا نغيب عن اي امر. لكن مبادراتنا واقتراحاتنا غير ملزمة وغير مسموعة وبالاسف، في الوقت الذي نرى ان كل المواضيع المطروحة للنقاش يجب ان يكون منبرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهذا دوره اساسا. نحن لم نقدم شيئا لأنه لم يطلب منا شيء، واذا لم يطلب منا لا نستطيع ان نقدم شيئا، الا اذا قرر ثلثا اعضاء المجلس رفع اقتراحات او افكار معينة الى الحكومة، لأن دور المجلس كما قلنا هو استشاري، خلافا لما هو

والاقتراحات والاوراق الاقتصادية بشكل عام. المجلس السابق برئاسة روجيه نسناس اعد كتابا مهما اسمه نهوض لبنان وتم توقيعه في السرايا الحكومية في عهد الرئيس تمام سلام. وقد ساهم في اعداد هذا الكتاب 22 خبيرا اقتصاديا، وهو يعتبر مرجعا وميثاقا للوضع الاقتصادي ويتضمن حلولا، وقد اطلع عليه كل المسؤولين.

■ هل احالت الحكومات عليكم مشاريع اقتصادية لدرسها، ما هي؟  
□ وبالاسف لم تكن مشاريع الحكومات في المستوى المطلوب لجهة عدد المشاريع المحالة علينا، فقد وردنا مشروعان فقط ناقشناهما وابدينا الرأي فيهما، هما مشروع الضمان الصحي والاجتماعي وضمان الشيخوخة، ومشروع المؤسسات المتوسطة الحجم. لذلك نقول ان من المفروض تفعيل دور المجلس بشكل اكثر مما يحصل حاليا، لاسيما ان رئيس المجلس الحالي شارل عريبي يسعى دائما مع رئاسة الحكومة التي نتبع لها اداريا، ويطلب منها احالة كل المشاريع الاقتصادية التي ترددها او تقررها، حتى نبدي الرأي فيها، خاصة ان الوضع الاقتصادي والاجتماعي يمر في مرحلة صعبة ويتطلب منا جهودا اكبر. نحن نتمنى ان تعطي الدولة دورا اكبر للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لما له من اهمية عبر احالة كل المشاريع اليه. هنا نشير الى ان المجلس لم يُدع

□ هو مجلس ميثاقى انبثق من اتفاق الطائف، والمهمات المحددة في المادة الثانية من هذا القانون، باكثرية ثلثي مجموع اعضاءه، باستثناء مشاريع القوانين المالية والنقدية بما فيها مشاريع الموازنات العامة وملحقاتها. لم يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي اية مشاريع او اقتراحات محددة سوى حول تلك التي طلبت الحكومة رأيه فيها، واقتصرت على مشروعين فقط. لكنه اطلق في شباط 2019 مشروع بناء التوافق حول الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي في لبنان. هذا المشروع الذي مولته وزارة الخارجية الالمانية مخصص لبرنامج تدريبي لاعضاء المجلس، تولت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تنفيذه ضمن اطار مبادرتها للحكومة والتنافسية من اجل التنمية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا. كذلك نظم المجلس حلقات حوارية حول مواضيع اقتصادية وسياحية واثباتية وتربوية واعلامية في اطار عملية التنمية والتوعية والتدريب. كما التقى رئيسه شارل عريبي وبعض اعضاءه العديد من الكتل النيابية للاطلاع منها على رؤية المجلس لمجمل الاوضاع الاقتصادية وحلولها المقترحة. في هذا الحوار مع نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي سعد الدين حميدي صقر، وهو الامين العام للاتحاد العمالي العام ايضا، تضيء "الامن العام" على دور المجلس واهميته وطبيعته عمله والمطلوب لتفعيله.

■ ما هي مهمات المجلس بالتحديد؟  
□ مهمتنا ان نناقش المشاريع التي تحال علينا من الحكومة وابداء الرأي فيها، وهو رأي استشاري وليس الزاميا. اي ان لا صلاحيات تنفيذية له، لكنه يبدي رأيه في المواضيع

3- للمجلس ابداء الرأي تلقائيا في القضايا والمهمات المحددة في المادة الثانية من هذا القانون، باكثرية ثلثي مجموع اعضاءه، باستثناء مشاريع القوانين المالية والنقدية بما فيها مشاريع الموازنات العامة وملحقاتها. لم يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي اية مشاريع او اقتراحات محددة سوى حول تلك التي طلبت الحكومة رأيه فيها، واقتصرت على مشروعين فقط. لكنه اطلق في شباط 2019 مشروع بناء التوافق حول الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي في لبنان. هذا المشروع الذي مولته وزارة الخارجية الالمانية مخصص لبرنامج تدريبي لاعضاء المجلس، تولت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تنفيذه ضمن اطار مبادرتها للحكومة والتنافسية من اجل التنمية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا. كذلك نظم المجلس حلقات حوارية حول مواضيع اقتصادية وسياحية واثباتية وتربوية واعلامية في اطار عملية التنمية والتوعية والتدريب. كما التقى رئيسه شارل عريبي وبعض اعضاءه العديد من الكتل النيابية للاطلاع منها على رؤية المجلس لمجمل الاوضاع الاقتصادية وحلولها المقترحة. في هذا الحوار مع نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي سعد الدين حميدي صقر، وهو الامين العام للاتحاد العمالي العام ايضا، تضيء "الامن العام" على دور المجلس واهميته وطبيعته عمله والمطلوب لتفعيله.

تم انشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب القانون رقم 389 الصادر في 12 كانون الثاني 1995. كانت وثيقة الوفاق الوطني قد نصت على ضرورة انشائه نظرا الى اهميته، وتلبية لمطلب شعبي مستمر منذ اكثر من 50 عاما، على اعتبار انه من ركائز النظام الحديث للدولة.  
يتحدد دور المجلس في مهمتين:  
• تنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية ومشاركتها في الرأي والمشورة في صياغة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.  
• تنمية الحوار والتعاون والتنسيق بين مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمهنية.  
يضم المجلس 71 عضوا يمثلون كل القطاعات والهيئات والنقابات واصحاب الكفايات والمغتربين، ويعمل في اتجاهين:  
• ابداء الرأي والمشورة في شأن الملفات الاقتصادية والاجتماعية التي يحيلها رئيس مجلس الوزراء عليه.  
• ابداء الرأي في شأن ملفات وقضايا يراها المجلس حيوية.  
حدد قانون انشاء المجلس دوره العملي بما يلي:  
1- يحيل رئيس مجلس الوزراء، باسم الحكومة، على المجلس طلبات ابداء الرأي واعداد الدراسات والتقارير في القضايا ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والمهني، وتحدد عند الاقتضاء في قرار التكليف المهلة المعطاة للمجلس للنظر في القضايا المكلف بها.  
2- في الحالات التي تعتبرها الحكومة مستعجلة وطارئة، على المجلس ان يبدي رأيه في مهلة شهر واحد.